

Distr.: General  
10 June 2019  
Arabic  
Original: English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون  
البند ١٠٠ (ق) من القائمة الأولية\*  
نزع السلاح العام الكامل

## تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار

تقرير الأمين العام

### المحتويات

#### الصفحة

٢	.....	أولا - مقدمة
٢	.....	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٢	.....	النمسا
٣	.....	كولومبيا
٤	.....	كوبا
٥	.....	السلفادور
٦	.....	المكسيك
٨	.....	البرتغال
٩	.....	أوكرانيا



الرجاء إعادة استعمال الورق

\* A/74/50

280619 170619 19-09309 (A)



## أولا - مقدمة

- ١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٤١/٧٣ المتعلق بتعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم انتشاره، أن يستطلع آراء الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع وأن يقدم تقريراً بهذا الشأن إلى الجمعية في دورتها الرابعة والسبعين.
- ٢ - وعملاً بذلك الطلب، أرسلت مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩ تدعوها إلى تقديم معلومات بشأن هذا الموضوع. وترد في الفرع "ثانياً" أدناه الردود الواردة في هذا الشأن. وستنشر أي ردود ترد بعد ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩ على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح باللغة التي تقدّم بها. ولن تصدر أي إضافات.

## ثانياً - الردود الواردة من الحكومات

### النمسا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٩]

تتطلب التحديات الراهنة المتعلقة بنزع السلاح وعدم انتشاره، مثل اتّسام البيئة الأمنية الدولية بالتعقيد وسرعة تطور العلوم والتكنولوجيا فيما يتصل بالأسلحة، اتباع نهج تعاوني متعدد الأطراف. وتعتبر النمسا تعزيز تعددية الأطراف مبدأ من مبادئ سياستها الخارجية. ويشكّل دعم تحقيق الفعالية في تعددية الأطراف هو أيضاً أحد المبادئ التوجيهية للاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي بشأن السياسة الخارجية والأمنية التي نشرت في عام ٢٠١٦، واستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل التي اعتمدت في عام ٢٠٠٣. فمن خلال هذين الصكين، يقدم الاتحاد الأوروبي دعماً قوياً لتوسيع نطاق العضوية في المعاهدات والنظم المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم انتشاره وتحديده، ولجعلها عالمية وتنفيذها وإنفاذها على نحو كامل.

وتنطوي الجهود التي تبذلها النمسا فيما يتعلق بتعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم انتشاره على تقديم الدعم السياسي للصكوك المتعددة الأطراف وكذلك الدعم المالي للوكالات الدولية ذات الصلة، سعياً لتحقيق الهدف العام المتمثل في تعزيز فعالية ومصداقية النظام المتعدد الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم انتشاره. ومن هذا المنطلق، انضمت النمسا إلى معظم المعاهدات المتعددة الأطراف القائمة في هذا المجال، وتشارك بنشاط في الجهود الرامية إلى جعلها عالمية ومواصلة النهوض بتنفيذها. فعلى سبيل المثال، تولت النمسا في عام ٢٠١٧ رئاسة الاجتماع السادس عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وعلاوة على ذلك، ستتولى النمسا رئاسة نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف في الفترة ٢٠٢٠/٢٠٢١ وستكون جهة الاتصال المركزية المباشرة للأمانة التنفيذية لمدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية. وتواصل النمسا تعزيز تعددية الأطراف من خلال زيادة انخراطها في هذا المجال، بطرق من بينها تقديم الدعم لإنشاء صكوك جديدة ملزمة قانوناً.

وتعمل النمسا على معالجة نقص الفعالية الذي يعتري حاليا آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، وبخاصة مؤتمر نزع السلاح، وما يؤدي إليه ذلك من عدم إجراء مفاوضات موضوعية متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. فمن المطلوب الأخذ باستراتيجيات لتنشيط منتديات نزع السلاح الحالية وإعادة بناء عادات التعاون، بهدف التغلب على نقصان الثقة السائد على الصعيد العالمي والثنائي وتجاوز التأثير السلبي الذي يخلفه على جهود نزع السلاح.

وفي المجال النووي على وجه الخصوص، لا بدّ من المحافل المتعددة الأطراف ليُصبح العالم خاليا من الأسلحة النووية. وتدعم النمسا بقوة النظام الدولي الحالي لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزعها الذي تشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية فيه. وتواصل النمسا التأكيد على أهمية الدعوة إلى الحفاظ على الاتفاقات القائمة في المجال النووي، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وغيرهما من الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف المختلفة المتعلقة بتحديد الأسلحة. وتبذل النمسا مواصلة تطوير هذا النظام، بطرق منها على سبيل المثال إجراء المفاوضات بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية.

وفي هذا الصدد، تنشيط النمسا في دعم المعاهدة الجديدة لحظر الأسلحة النووية، وقد انضمت إليها. فهذا الصك مهم لأسباب على رأسها أنه يشكل مساهمة في تنفيذ التزام نزع السلاح المقرر بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهو مهم كذلك بصفته أول نتيجة ملموسة تتمخض عنها مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف منذ اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦.

## كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٩]

تُدرِك كولومبيا أهمية تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح، وقد عملت على التوصل إلى التوافق في الآراء في المنتديات المتعددة الأطراف ذات الصلة حتى يتسنى المضي نحو تحقيق الأهداف التي أُلهمت إنشاء الأمم المتحدة والتي تفي بمقاصدها ومبادئها.

ولهذا السبب، تُدعم في السياقات المتعددة الأطراف الغاية من الأمم المتحدة وهي صون السلم والأمن الدوليين، وذلك عن طريق تشجيع اعتماد تدابير جماعية تُهدف إلى تبديد واثقاء المخاطر التي تحدق بالسلم، ومن خلال الترويج لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

وشدّدت كولومبيا، في منتديات مختلفة، على أهمية الصكوك القانونية والمؤسسات الدولية، بتكرارها التأكيد على ضرورة جعل نظام نزع السلاح وعدم انتشاره نظاما عالميا، وبتسليطها الضوء على أهمية هذه المسائل فيما يخص السلم والأمن الدوليين.

وتنظر كولومبيا كذلك إلى مسائل ضبط التسليح ونزع السلاح وعدم انتشاره على أنها مسائل تهمّ جميع بلدان العالم، ومن ثمّ ينبغي أن تتاح لهذه البلدان إمكانية المشاركة في المفاوضات العالمية الشفافة المتعددة الأطراف وغير التمييزية التي تعقد لمعالجة تلك المسائل.

وتشارك كولومبيا في المنتديات الدولية التي تتناول مسائل تحظى بالاهتمام العالمي حيث سلطت الضوء على أهمية إقامة سبل للتآزر وعمليات متكاملة تجمع بين الأطر المؤسسية القائمة في هذه السياقات والمناقشات المستجدة في هذا الموضوع.

وتواصلُ تبَدّد تعددية الأطراف في سياق ضبط التسليح ونزع السلاح وعدم انتشاره مثير للقلق الشديد. ولذلك، آثرت كولومبيا أن يتواصل النظر في هذه المسائل في إطار المنظمات والآليات المتعددة الأطراف القائمة، وهو ما يصون سلامة المؤسسات المتعددة الأطراف ووجهاتها.

فعدم اللجوء إلى الهيئات المتعددة الأطراف القائمة لن يقوض وجودها وشرعيتها فحسب، بل سيُعرض السلام والأمن الدوليين للخطر وسيُضعف الثقة في نظام الأمن الدولي وفي أسس الأمم المتحدة نفسها.

وتأسف كولومبيا لحالة الجمود التي يعاني منها منذ أكثر من عقدين مؤتمرُ نزع السلاح الذي هو المنتدى الرئيسي للتفاوض بشأن هذه المسائل، ولذلك حثت أعضاء المؤتمر على العمل معاً لإيجاد حلول خلاقة للتغلب على العقبات الإجرائية والموضوعية التي حالت دون مضي هذا المنتدى في تحقيق غاياته.

## كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

بصفة كوبا دولة عضو في الأمم المتحدة وطرفا في العديد من معاهدات نزع السلاح وعدم انتشاره، تؤكد من جديد التزامها بتشجيع تعددية الأطراف والحفاظ عليها وتعزيزها.

وحركة بلدان عدم الانحياز، التي تعترّ كوبا بأنها عضو فيها، كرّرت التأكيد على أهمية تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم انتشاره، وإبداء عزمها على دعم هذه التعددية باعتبارها مبدأ أساسياً للمفاوضات المتعلقة بهذه المسائل، بما يشمل مسألة نزع السلاح النووي ذات الأولوية.

والعملية المتعددة الأطراف التي تأخذ بها الأمم المتحدة في صنع القرار، في تقييد صارم بميثاقها ومبادئ القانون الدولي، هي الآلية الوحيدة الكفيلة بالحيلولة دون أن يصبح النظام الدولي آلية لفرض تدابير أحادية الجانب وشرعنتها، وهو ما يتناقض مع النظام الذي نحتاجه في عالمنا والذي ينبغي أن يكون نظاماً متعدد الأقطاب قوامه العدالة والإنصاف. فهذه العمليات المتعددة الأطراف تُسهم في كفالة عدم خضوع النظام الدولي لقانون الغاب الذي تسود بموجبه إرادة الأقوى.

والتحديات الدولية الراهنة ترسخ الحاجة إلى تعددية الأطراف. فللمنازعات القائمة في النظام الدولي والمخاطر التي قد تبرز في مجال نزع السلاح وعدم انتشاره يجب التعامل معها بالوسائل السلمية وبالتفاوض. وإيجاد الحلول بالتفاوض في إطار متعدد الأطراف وبموجب المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة هو أنجع الوسائل لصون السلام والأمن الدوليين.

وحالة الجمود التي تشهدها منذ سنوات عديدة المفاوضات في إطار الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح بسبب انعدام الإرادة السياسية لدى بلدان معينة تزيد من الحاجة إلى تكثيف الجهود المتعددة الأطراف.

فالمفاوضات المتعددة الأطراف، المفتوحة لجميع الدول على قدم المساواة، تكفل وتيسر عملية الاتفاقات والتدابير والصكوك المتعلقة بنزع السلاح وعدم انتشاره والتزام الدول بها.

ولا يمكن للتدابير الانفرادية والاتفاقات الثنائية أو الإقليمية المتعلقة بنزع السلاح وعدم انتشاره أن تكون بديلاً عن اتفاقات يتوصل إليها بالمفاوضات المتعددة الأطراف، إذ لن تعوضها لا من حيث نطاقها ولا مغزاها. فتعددية الأطراف هي المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه جميع المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح وعدم انتشاره ولا بد أن تظل كذلك.

## السلفادور

[الأصل: بالإسبانية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٩]

تدرك السلفادور أهمية تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم انتشاره ولا تزال على باقية على تصميمها على فعل ذلك بالعمل على نحو مشترك وفعال وبناء مع جميع البلدان على الصعيد العالمي للوفاء بالتزاماتنا الدولية في مجال نزع السلاح وعدم انتشاره من خلال التوافق في الآراء وإجراء مفاوضات متعددة الأطراف واتخاذ قرارات محددة، وفقاً لمبادئ التحقق والارجعة والشفافية، بما يمكن من إحراز تقدم نحو القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل.

ولذلك، تلتزم السلفادور بالعمل دون كلل من أجل نزع السلاح، وهي توجه جهودها من خلال مختلف المحافل والمنظمات الإقليمية والدولية نحو دعم إجراءات تُمكن من تعزيز نظام النزع العام للسلاح وعدم انتشاره وتهدف إلى تجديد التزام المجتمع الدولي بتحقيق تقدم نحو القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل، ومن ثم التوعية بالعواقب على الإنسانية والكوارث التي يمكن أن تنجم عن استخدام هذه الأسلحة والخطر الذي يشكله مجرد وجودها في العالم.

وتؤكد السلفادور مجدداً حقها في العمل على تحقيق النزع العام للسلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وفي دعم جميع الجهود المبذولة من خلال مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وغيره من المحافل المتعددة الأطراف، وتدرك أنها ملزمة بالقيام بذلك بصفتها دولة طرفاً في معظم الصكوك القانونية الدولية القائمة في هذا المجال، آخذةً في الاعتبار أن تعددية الأطراف هي السبيل الوحيد لضمان اتخاذ تدابير فعالة في هذا الصدد.

والسلفادور واثقة تماماً أنه سيتسنى، من خلال المحافل المتعددة الأطراف وبدعم من البلدان التي ترغب هي أيضاً في جعل العالم خالياً من أسلحة الدمار الشامل، بدء مبادرات ومشاريع تفضي إلى القضاء على هذه الأسلحة على نحو تام لا رجعة فيه.

## المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٩]

تدرك المكسيك تمام الإدراك أن العلاقات الدولية في الوقت الراهن متعددة الأقطاب، وتقرّ أن تعددية الأطراف وسيلة مهمة لمواجهة التحديات الدولية الراهنة، وبالأخص التحديات المتعلقة بنزع السلاح وعدم انتشاره.

وتؤكد المكسيك مجدداً موقفها كحليف تقليدي لتعددية الأطراف وللأمم المتحدة، وهي على استعداد للعمل على تحقيق السلام والأمن الدوليين والحفاظ عليهما عن طريق تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وهذا الالتزام مكرّس في المبادئ الشارعة للسياسة الخارجية المكسيكية المنصوص عليها في المادة ٨٩ من دستور الولايات المكسيكية المتحدة.

وقد سعت المكسيك، من منطلق تقاليد الدبلوماسية، إلى الإسهام بنشاط في كل صك من الصكوك المعمول بها من أجل تعزيز النظام الحالي لنزع السلاح وعدم انتشاره، انطلاقاً من معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) التي ألهمت وضع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية المعتمدة مؤخراً ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة تجارة الأسلحة.

وترى المكسيك أن تعددية الأطراف تُغطي عدداً متزايداً من القضايا والأطراف والمنتديات حيث يجري تقصّي مُهج ومُستويات عمل جديدة. ولذلك، تقرّ بأن المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية تشكّل أطرافاً رئيسية تُعزز عمليات التفاوض الراهنة في مجال نزع السلاح وعدم انتشاره.

وفيما يلي التدابير الرئيسية التي اتخذتها المكسيك في عام ٢٠١٨ من أجل تنفيذ جميع الصكوك الملزمة قانوناً في مجال نزع السلاح ومن أجل تحقيق عالميتها:

- شاركت المكسيك بنشاط وحزم في الاجتماعات المعقودة في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر؛ واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام (اتفاقية أوتاوا)؛ واتفاقية الذخائر العنقودية؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.
- قامت المكسيك كذلك، امتثالاً لالتزاماتها كدولة طرف في تلك الاتفاقيات، وفي ضوء القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، بتقديم تقاريرها الوطنية طوعاً.
- فيما يتعلق بعمل بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، أكدت المكسيك دعمها التام لتحقيقات وتقارير خبراءها، وأبدت قلقها إزاء الأدلة التي تشير إلى استخدام حمض ثنائي كلور الخل وغاز السارين كأسلحة كيميائية في

الحادث الذي شهدته مدينة دوما السورية في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وأكدت المكسيك أيضا مجددا ثقتها في قدرة فريق التحقيق وتحديد هوية الجناة التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على جمع بيانات تتيح التعرف التام على مصدر هذه الأعمال المشينة وهوية مرتكبيها.

- لا تستسيغ المكسيك أو تبرّر قيام أي طرف في أي ظرف من الظروف بعملٍ تُستعمل فيه المواد الكيميائية والبيولوجية والنووية كأسلحة حرب أو ضد أفراد أو مدنيين، وتُدين بشدة الفظائع من هذا القبيل التي تنتهك القانون الدولي.

- لا تزال المكسيك ملتزمة التزاما راسخا بقضية نزع السلاح النووي، وتشارك على نحو نشط وحازم وبناء في مختلف المنتديات المتعددة الأطراف والإقليمية التي تتناول هذا الموضوع. ومن هذا المنطلق، قامت المكسيك، خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٨، بتقديم القرارات التالية المتعلقة بنزع السلاح كمشاركة في تقديمها أو مقدمة رئيسية لها، في إطار اللجنة الأولى:

(أ) القرار ٤٨/٧٣، معاهدة حظر الأسلحة النووية؛

(ب) القرار ٥٩/٧٣، دراسة الأمم المتحدة بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة؛

(ج) القرار ٦٨/٧٣، الضرورات الأخلاقية لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية؛

(د) القرار ٧٠/٧٣، نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي؛

(هـ) القرار ٧٩/٧٣، برنامج الأمم المتحدة لمعلومات نزع السلاح؛

(و) القرار ٨٦/٧٣، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛

(ز) المقرر ٥١٤/٧٣، التحقق من نزع السلاح النووي.

- من منطلق قناعتها الراسخة، حثّت المكسيك الدول التي تدعم معاهدة حظر الأسلحة النووية على التوقيع و/أو التصديق عليها بهدف دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر، ونتيجة ذلك أصبح عدد الدول الموقعة على هذا الصك ٦٠ دولة وعدد الدول الأطراف فيه ١٩ دولة في عام ٢٠١٨.

- شاركت المكسيك في الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ التي عقدت في جنيف في الفترة من ٢٣ نيسان/أبريل إلى ٤ أيار/مايو ٢٠١٨.

- تؤيد المكسيك بقوة أيضا أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وأن تصبح عالمية. ولذلك شاركت المكسيك في اجتماعات اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وقامت كعادتها كل سنة بتقديم مشروع قرار عنوانه "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية" مع نيوزيلندا وأستراليا.

- وأخيراً، تشارك المكسيك أيضاً بنشاط في المنتديات والأفرقة والآليات التالية:
  - وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
  - الوكالة الدولية للطاقة الذرية
  - مؤتمر نزع السلاح
  - هيئة نزع السلاح
  - فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٥٩/٧١ المعنون "معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى"
  - فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٧/٧١
  - ائتلاف البرنامج الجديد
  - مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح
  - الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي
  - مجموعة موردي المواد النووية
  - فريق أستراليا
  - ترتيب فاسنار

## البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٣ أيار/مايو ٢٠١٩]

ترى البرتغال أن تعددية الأطراف هي أنجع طريقة لتحقيق هدف صون السلام والأمن على الصعيد الدولي من خلال نزع السلاح وعدم انتشاره. والبرتغال طرف، في هذا الصدد، في أهم المعاهدات ذات الصلة وفي غيرها من الآليات الدولية والإقليمية المتعلقة باتقاء وتبديد الأخطار التي يشكلها انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية. وتتعاون البرتغال أيضاً مع المنظمات الدولية التي تعمل في تلك المجالات.

والبرتغال طرف في الصكوك والآليات التالية: اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وبروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر والبروتوكولات الملحقة بها (بما في ذلك التعديلات)، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية الذخائر العنقودية، واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد

وتدمير تلك الألغام، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأمان النووي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والتعديل الملحق بها.

وتشارك البرتغال أيضا في النظم التالية لمراقبة الصادرات: نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف، وفريق أستراليا، ومجموعة موردي المواد النووية، ولجنة زانغر، وترتيب فاسنار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام.

وشاركت البرتغال في أنشطة توعية تهدف إلى تشجيع تحقيق عملية المعاهدات الرئيسية والصكوك القانونية الأخرى المتعلقة بنزع السلاح وعدم انتشاره، وبخاصة مع البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، من خلال اتصالات رسمية وغير رسمية، ومبادرات من قبيل الحلقات الدراسية وحلقات العمل والاجتماعات.

ونتيجة الجهود التي بُذلت في مجال نزع السلاح على المستوى المتعدد الأطراف، كانت البرتغال بين الدول الـ ٥٠ الأولى التي صدقت على معاهدة تجارة الأسلحة التي تُعدُّ الصك القانوني الأول لنزع السلاح المعتمد في الأمم المتحدة في العقد الماضي.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، تدرك البرتغال الخطر الذي تشكله البلدان التي تملك أسلحة نووية أو تسعى إلى تطويرها، وبخاصة في المناطق التي تتسم بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي التي تشتد فيها احتمالات الخطر.

وتقدم البرتغال الدعم، في مجال نزع السلاح النووي، لتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تنفيذا تاما، واضعة دائما في اعتبارها أهمية وجود تدابير لبناء الثقة فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها.

وتأمل البرتغال أيضا في أن يعتمد مؤتمر نزع السلاح، في أقرب وقت ممكن، برنامج عمل يدعم التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولهذا الغاية، تشدد البرتغال على ما لتنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠ لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من أهمية في مجال نزع السلاح وعدم انتشاره، وعلى أهمية استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وترى أن تنفيذ خطة العمل تلك بفعالية يتمثل من بين أمور أخرى في وضع حد لحالة الجمود التي تسود مؤتمر نزع السلاح. ووقَّعت البرتغال أيضا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وصدَّقت عليها، وشرعت في تنفيذ أنشطة توعية بشأن جعلها عملية.

## أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٩]

التعاون الدولي المتعدد الأطراف في مجال تحديد الأسلحة وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل أداة كفوَّة لمنع وتبديد الأخطار التي يشكلها شيوخ الأسلحة وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

ولهذا السبب، أوكرانيا طرف في المعاهدات والاتفاقيات الدولية التالية: اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وصكوك دولية أخرى تهدف إلى الإسهام في تحقيق الأمن الدولي والسلام العالمي.

وتشارك أوكرانيا أيضا في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، وفي جميع نظم مراقبة الصادرات، وهي: نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف، وفريق أستراليا، ومجموعة موردي المواد النووية، ولجنة زانغر، وترتيب فاسنار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام.

ولتمثلت أوكرانيا للالتزامات الناشئة عن عضويتها في المعاهدات والمنظمات الدولية، وضعت الأساس القانوني ذي الصلة وفرضت الرقابة الحكومية على عمليات النقل الدولي للبضائع الموجهة للأغراض العسكرية، وللسلع والتكنولوجيات التي يمكن استخدامها في صناعة أسلحة دمار شامل.

ونتيجة مشاركة أوكرانيا في المؤسسات الدولية المذكورة أعلاه، بوسعها أن تستبق المخاطر التي ينطوي عليها الاستخدام المحظور للسلع المستهدف نقلها، وأن تُبَدّد هذه المخاطر بالتشاور مع الدول الأعضاء في نظم مراقبة الصادرات وتبادل المعلومات بشأن المخاطر التي تنطوي عليها عمليات نقل تلك السلع.